



النشرة اليومية

Monday, 30 Sep, 2024



أخبار
الطاقة



الرياض

إرتفاع أسعار النفط رغم حدة التوترات

منصة إنتاج، وهو ما يعادل تأثيرًا مباشرًا قدره 510 ألف برميل يوميًا، لكن عمليات الإغلاق انخفضت بحلول يوم الجمعة مع استئناف شركات النفط للعمليات.

وفي امدادات الغاز الطبيعي الأمريكي، أكد الرئيس التنفيذي لشركة إي كيو تي، أن أكبر منتج للغاز في الولايات المتحدة سيعكس بعض تخفيضات الإنتاج التي تم تنفيذها في وقت سابق من عام 2024 على خلفية انخفاض أسعار الغاز، استعدادًا لزيادة الطلب على الغاز الطبيعي المسال.

وأظهرت البيانات أن صادرات الغاز المبرد ارتفعت إلى 7.48 مليون طن متري في أغسطس ارتفاعًا من 6.69 مليون طن متري في يوليو، وهو ثاني أدنى مستوى شهري للصادرات هذا العام. وفي أغسطس عملت شركة فريبورت للغاز الطبيعي المسال في بعض الأحيان فوق طاقتها الاسمية حيث بدأت تستفيد من أعمال إزالة الاختناقات لإضافة إنتاج يتجاوز طاقة المصنع البالغة 15.3 مليون طن متري سنويًا بعد انقطاع التيار في يوليو.

وواصل منتجو الغاز الطبيعي المسال الأمريكيون تفضيل الصادرات إلى آسيا. وقال ماسانوري أوداكا، كبير المحللين في ريستاد إنرجي، إن موجة الحركات تدفع أسعار الغاز الطبيعي المسال في آسيا بينما كانت أوروبا المزودة جيدًا تضع ضغوطًا نزولية على الأسعار في القارة. وفي أغسطس، تم توريد 3.19 طن متري، أو أقل بقليل من 43%، إلى آسيا، وهي نسبة مماثلة ولكن حجم أعلى قليلًا مقارنة بـ 2.9 طن متري تم شحنها في يوليو. وظلت أوروبا الوجهة الثانية المفضلة للصادرات الأمريكية، حيث تم بيع 2.92 طن متري، أو 39%، للقارة، متجاوزة 36% المورد للقارة في يوليو.

ظلت أسعار النفط متقلبة في تعاملات الأسبوع الماضي، مع ترقب المتداولين لتوقعات زيادة العرض واحتمال زيادة الإنتاج من ليبيا ومجموعة أوبك+ للنفط، وإجراءات التحفيز الصينية، والأعاصير في الولايات المتحدة، وتساعد التوترات في الشرق الأوسط، وانخفاض مخزونات النفط الخام والوقود الأمريكية، والتي قدمت دعمًا أساسيًا قويًا لأسعار النفط ليستقر الخامين القياسيين برنت، والأمريكي عند 71.89 دولار، و68.18 دولار للبرميل على التوالي، في إغلاق تداولات الأسبوع.

ويترقب المستثمرون في افتتاح تداولات الأسبوع اليوم الاثنين، انتعاش أسعار النفط على إثر تصاعد الصراع في الشرق الأوسط ومقتل حسن نصر الله. بينما تثير مخاوف الامدادات من منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وشركائها، في تحالف أوبك+، والتي تعمل حاليًا على خفض إنتاج النفط بإجمالي 5.86 مليون برميل يوميًا، لكنها تخطط لعكس 180 ألف برميل يوميًا من تلك التخفيضات في ديسمبر.

ومع ذلك، قدم انخفاض مخزونات النفط الخام والوقود الأمريكية بعض الدعم للسوق، التي ارتفعت بشكل عام منذ أن وصلت الأسعار إلى أدنى مستوياتها منذ عام 2021 في 10 سبتمبر. وانخفضت مخزونات النفط الأمريكية بمقدار 4.34 مليون برميل الأسبوع الماضي بينما انخفضت مخزونات البنزين بمقدار 3.44 مليون برميل وانخفضت مخزونات المقطرات بمقدار 1.12 مليون برميل، وفقًا لمصادر السوق نقلًا عن أرقام معهد البترول الأمريكي يوم الثلاثاء. وفي ذروة إعصار هيلين، توقف حوالي 30% من إنتاج النفط البحري الأمريكي عن العمل بعد إخلاء 27



النرويجي، انخفض الإقراض القائم على الاحتياطي لمشغلي النفط والغاز في بحر الشمال في المملكة المتحدة بنحو 40% منذ تقديم ضريبة الأرباح غير المتوقعة. وقال الرئيس التنفيذي لشركة سيريك إينرجي، وهي واحدة من أكبر شركات إنتاج النفط والغاز الإقليمية، الشهر الماضي: "المملكة المتحدة أصبحت الآن أكثر عدم استقرار ماليًا من أي مكان آخر تقريبًا على هذا الكوكب". "هذا يعني أننا نبحث عن أماكن جديدة لاستثمار أموالنا. والنرويج هي المكان الذي يمكننا فيه إعادة إنشاء نموذج أعمالنا". وقال أحد المطلعين على صناعة الطاقة: "إن صناعة النفط والغاز في بحر الشمال، وخاصة في اسكتلندا، محرومة من التمويل". وقال ديفيد لارسن، الرئيس التنفيذي لشركة بروسيرف، التي تزود مشغلي الحقول البحرية بأنظمة التحكم تحت سطح البحر: "يمتد هذا الضغط المالي إلى ما هو أبعد من البنوك التقليدية لأن شركات التأمين بدأت في سحب الدعم، مما يهدد قابلية العديد من الشركات للاستمرار". وقد تم فرض ضريبة الأرباح غير المتوقعة على صناعة الطاقة في عام 2022 وسط أرباح قياسية ناجمة عن عدم اليقين بشأن العرض في النفط والغاز في أعقاب توغل القوات الروسية في أوكرانيا. في الأصل، كان حجم هذه الضريبة الإضافية 25%، ليتم رفعها في العام المقبل إلى 35%. وهذا يضع العبء الضريبي الإجمالي لشركات النفط والغاز عند 75%. ومع ذلك، سمحت حكومة المحافظين بإعفاء من ضريبة الأرباح غير المتوقعة في حالة إعادة استثمار الشركة لأرباحها في المزيد من العرض. وأزال حزب العمال خيار الإعفاء هذا. كما رفع ضريبة الأرباح غير المتوقعة إلى 38%. والآن، من المتوقع أن تخسر ميزانية الدولة عشرات المليارات من الجنيهات الاسترلينية - ومن المتوقع أن تفقد البلاد أمن إمدادات الطاقة.

وأظهرت البيانات أن مصر، التي لا تزال تواجه صيفًا حارًا، استوردت 0.7 طن متري من الولايات المتحدة، بينما استوردت الأردن 0.08 طن متري من الغاز المبرد في أغسطس. وبلغت مبيعات الغاز الطبيعي المسال إلى أمريكا اللاتينية 1.08 طن متري، أو ما يزيد قليلاً عن 14%. وكانت الحصة أعلى من 11% التي بيعت للمنطقة في يوليو. وفي كازاخستان، قالت وزارة الطاقة الكازاخستانية إنها تتوقع نتائج أولية لإجراءات التحكيم بمليارات الدولارات بحلول نهاية هذا العام، مما أدى إلى إطلاق مطالبات ضد أصحاب المصلحة في حقلي كاشاجان وكراشاجانك، بقيمة 13 و3.5 مليار دولار على التوالي. وفي البرازيل، توصلت شركة المنبع البرازيلية باريو، إلى اتفاق مع شركة ساينوكيم، التي تسيطر عليها الدولة الصينية، لشراء حصتها البالغة 40% في حقل النفط بيرقرينو البحري مقابل 1.92 مليار دولار، مما يعزز إنتاجها الخاص بحقل 110.000 برميل يوميًا. وفي المملكة المتحدة، أفادت التقارير أن شركة النفط البريطانية الكبرى، بريتش بترولיום، طرحت أعمالها في مجال طاقة الرياح البرية في الولايات المتحدة للبيع في محاولة لجذب اهتمام المستثمرين مع إعادة النظر في محافظتها الضخمة من الأصول منخفضة الكربون، وبيع 1.7 جيجاوات من القدرة الإجمالية لتوليد الطاقة عبر سبع ولايات أمريكية.

وفي بلجيكا، رابع أكبر متلق للغاز الطبيعي المسال الروسي في عام 2023، دعت الحكومة إلى اتباع نهج منسق من جانب الاتحاد الأوروبي لإنهاء واردات الغاز الطبيعي المسال الروسي إلى الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى الحظر المتوقع على إعادة الشحن، والذي من المقرر أن يدخل حيز التنفيذ اعتبارًا من نهاية مارس 2025.

وتم فرض ضريبة الأرباح غير المتوقعة على صناعة الطاقة في عام 2022 وسط أرباح قياسية ناجمة عن عدم اليقين بشأن العرض في النفط والغاز في أعقاب توغل القوات الروسية في أوكرانيا. ووفقًا لبيانات من بنك الاستثمار



ووفقاً لبيانات من بنك الاستثمار النرويجي، انخفض الإقراض القائم على الاحتياطي لمشغلي النفط والغاز في بحر الشمال في المملكة المتحدة بنحو 40-50% منذ تقديم ضريبة الأرباح غير المتوقعة. وإن هذا نوع من الإقراض المدعوم بالأصول، حيث تحصل شركات النفط على المال على أساس التدفقات النقدية المستقبلية. ولكن مع عدم اليقين الشديد بشأن التدفقات النقدية المستقبلية، كان من المتوقع أن يجف هذا التمويل.

وقال كريس ويتون، المحلل في شركة ستيفل: "إذا نفذت الحكومة هذا النوع من الضرائب غير المتوقعة التي تتحدث عنها، فستنتهي إلى حافة الهاوية في إنتاج الطاقة في المملكة المتحدة لأن الصناعة ستخضع للضرائب حتى تصبح غير قادرة على المنافسة". "هذا يعني أن الشركات ستفقد قدرتها التنافسية". "وإن هذا من شأنه أن يتسبب في انخفاض كبير في الاستثمار وبالتالي الإنتاج والوظائف، ويشكل ضربة كبيرة لأمن الطاقة".

كما سيؤدي إلى انخفاض كبير في العائدات الضريبية من صناعة الطاقة، والتي بلغت العام الماضي ما يقرب من 10 مليارات جنيه إسترليني، أو 13.3 مليار دولار. ومن المتوقع أن ينخفض هذا بشكل حاد إلى حوالي 2 مليار جنيه إسترليني في غضون أربع سنوات إذا ظلت السياسات الضريبية الحالية قائمة.



الرياض كازاخستان تصارع من أجل توافق إنتاجها مع قيود حصص أوبك +

ضغط البئر، لتحقيق إنتاج يزيد على 39 مليون طن متري سنويًا بحلول عام 2022.

ومع ذلك، لم يتم الإطلاق النهائي لخطة إدارة ضغط البئر حتى أبريل، ومن المتوقع اكتمال خطة إدارة ضغط البئر بحلول الربع الثاني من عام 2025. وكان هذا بسبب مشكلات متعلقة بكوفيد 19 والتي عطلت البناء وأثرت على سلاسل التوريد، فضلاً عن التعقيد الشديد للمشروع، نظرًا للموقع البعيد للمرافق. ومن الناحية الاقتصادية، قد تبلغ التكلفة النهائية للمشروع حوالي 47 مليار دولار، أي أعلى بنسبة 27% من الميزانية الأصلية. وحول تأثير تأخيرات مشروع تنجيز على اقتصاد كازاخستان، من المتوقع الآن أن يصل إنتاج تنجيز إلى 39.9 مليون طن سنويًا، مع 12 مليون طن من مشروع تنجيز، في عام 2027 بدلاً من عام 2026.

وبالتالي، يمكن لكازاخستان إنتاج حوالي 7 ملايين طن أقل من النفط الخام بين عامي 2024 و2026. وإذا بدأ مشروع تنجيز في عام 2024، فإن إنتاج النفط الخام في البلاد كان لينمو بنسبة 7.7% على أساس سنوي، متجاوزًا النمو بنسبة 6.8% بين عامي 2022 و2023. وبالتالي، من المرجح أن يؤدي تأخير مشروع تنجيز إلى إبطاء نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكازاخستان في عام 2024.

تعد صناعة النفط والغاز حيوية لاقتصاد كازاخستان، حيث تمثل 50% من إجمالي الصادرات و30% من عائدات الضرائب في عام 2022. وبعد زيادة إنتاج السوائل بنسبة 6.8% في عام 2023، بعد التعافي من تأثير الصراع بين روسيا وأوكرانيا، من المتوقع أن يتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحلول نهاية عام 2024 بسبب الصيانة المجدولة للأصول الرئيسية - تنجيز وكاشاجان - لتتماشى مع حصص أوبك بسبب الإفراط في الإنتاج خلال النصف الأول من العام. وعلاوة على ذلك، فإن خطة تعويض أحجام أوبك، والتي تمتد حتى عام 2025، قد تعيق مشاريع التوسع في كازاخستان. وبالتالي، قد يصل إجمالي إنتاج السوائل النفطية إلى 98.2 مليون طن متري (720 مليون برميل) بحلول نهاية العام، بنمو 4.94% مقارنة بعام 2023. ويتمتع خط أنابيب بحر قزوين، وهو خط تصدير النفط الخام الأكثر بروزًا في البلاد، بسعة ضخ تبلغ 72.5 مليون طن متري سنويًا عبر كازاخستان ونقل 56.1 مليون طن متري من النفط في عام 2023 إلى المحطة البحرية بالقرب من نوفوروسيسك، أو 80.1% من إجمالي البلاد. وجاء النفط الخام المورد للخط من حقول كازاخستان الثلاثة الكبرى: تنجيز وكاشاجان وكاراتشاجانك.

وأنتج حقل تنجيز، الذي يعمل منذ عام 1991، أكثر من 30 مليون طن متري من النفط الخام في عام 2023. وهو أكبر منتج في البلاد وأكبر مورد لخط أنابيب بحر قزوين. وفي عام 2016، أعلنت شركة تي سي أو، وهي اتحاد مالكي المشروع ومشغله، عن تخصيص مبلغ أولي قدره 36.8 مليار دولار لمشروع النمو المستقبلي في تنجيز ومشروع إدارة



أو توافق على أي استثمار في المنبع لها.

وتمتلك إكسون موبيل وكازمونايا جاز حصة مشتركة تبلغ 45% في حقل تينجيز، وبسبب تأخير بدء التشغيل، يمكنهما إنتاج حوالي 3.2 ملايين طن أقل من النفط الخام حتى عام 2026. ويمكن لهذه الشركات، التي تمتلك أيضًا 33.7% من المشاركة في ان سي او سي، التأثير على الكونسورتيوم لتسهيل المفاوضات مع الحكومة الكازاخستانية بشأن النزاعات، وسط دعم خطط قزقغاز. وإذا نجحت، يمكن للشركتين استرداد 3.6 ملايين طن إضافية من النفط الخام من كاشاجان حتى عام 2030.

وإذا حصلت مصانع معالجة الغاز على موافقة شركة النفط الوطنية، فمن المرجح أن تزيد أحجام الغاز الحامض اللازمة لإعادة الحقن لتعزيز إنتاج النفط في الموقع. ومع ذلك، فإن حقن المزيد من الغاز الحامض يفرض تحديات، مثل تسرب كبريتيد الهيدروجين المحتمل، أو تآكل الأنابيب. وتأخر بدء تشغيل شركة كاشاجان الأصلية في عام 2013 لمدة ثلاث سنوات بسبب التآكل، مما استلزم استبدال خطي أنابيب بحريين إلى مصنع المعالجة في بولاشاك، مما أدى إلى تصاعد تكاليف التطوير إلى أكثر من 50 مليار دولار.

وإذا كان حقن الغاز الحامض يشكل مخاطر، فقد يكون الحل هو إعادة حقن جزء من الغاز المحلى من مصانع معالجة قزقغاز. وتهدف الشركة إلى زيادة القدرة على المعالجة وقاعدة موارد الغاز التجارية في البلاد بمقدار 3.5 مليارات متر مكعب بحلول عام 2029. ومع ذلك، فإن حقن الغاز المحلى قد يؤثر سلبيًا على سوق الغاز المحلية الكازاخستانية، والتي من المتوقع أن تواجه عجزًا من عام 2025 إلى عام 2029.

ويمكن أن يكون حقل كاشاجان - ثاني أكبر منتج للنفط الخام في البلاد وثاني أكبر مورد لخط أنابيب بحر قزوين - الحل المحتمل من وجهة نظر اقتصادية. بدأ كاشاجان العمل في عام 2016 ويتم تشغيله بواسطة شركة ان سي او سي، وهي اتحاد من شركات النفط والغاز الدولية، وشركة كازمونايا غاز للنفط والغاز في كازاخستان.

ينتج الحقل حاليًا ما يقرب من 20 مليون طن من النفط الخام ولديه توسع مخطط له في المرحلة الثانية يهدف إلى تعزيز الإنتاج إلى أكثر من 22 مليون طن. وفي فبراير، وقعت شركة قزقغاز، وهي شركة غاز كازاخستانية مملوكة للدولة، وشركة قطر يو سي سي القابضة عقدًا لبناء مصنعين لمعالجة الغاز في كاشاجان - بسعة 1 مليار متر مكعب سنويًا و2.5 مليار متر مكعب سنويًا - على أن يكتمل بحلول عام 2026 و2028-29 على التوالي.

علاوة على ذلك، قال سانزهار زاركيشوف، الرئيس التنفيذي لشركة قزقغاز: إن كل مليار متر مكعب إضافي سنويًا من سعة معالجة الغاز من شأنه أن يزيد إنتاج النفط في كاشاجان بمقدار 1.17 مليون طن سنويًا.

ويتوقع المحللون أنه إذا تم تشغيل مصانع معالجة الغاز التي أعلنت عنها الشركة في الجدول الزمني المحدد، فقد تنتج كاشاجان 10.6 ملايين طن إضافية من النفط الخام بين عامي 2026 و2030، وبالتالي تعويض الإنتاج المنخفض بسبب تأخير بدء تشغيل تنجيز. وتخوض شركة ان سي او سي نزاعات مع الحكومة الكازاخستانية بشأن تكاليف تطوير الحقل الإجمالية، والتي قد يكلف حل التحكيم فيها الكونسورتيوم أكثر من 150 مليار دولار. وحاليًا، تشارك الشركة في بناء مصنع معالجة غاز قزقغاز بسعة 1 مليار متر مكعب سنويًا للحقل، لكنها أكدت أن هذا لا يتعلق بمصانع قزقغاز الجديدة ولم تظهر دعمًا عامًا



وفي الآفاق المستقبلية، تظل صناعة النفط والغاز حجر الزاوية في اقتصاد كازاخستان، حيث تساهم بشكل كبير في الصادرات وعائدات الضرائب. ومع ذلك، فإن التأخير في مشروع تنجيز للغاز الطبيعي يسلط الضوء على التأثير الاقتصادي لمثل هذه الانتكاسات.

ويقدم حقل كاشاجان حلاً قابلاً للتطبيق إذا حصلت مصانع معالجة الغاز المقترحة من شركة قزقغاز على الموافقة وتم الانتهاء منها في الموعد المحدد. وإن حل النزاعات بين الحكومة الكازاخستانية وشركة النفط الوطنية أمر بالغ الأهمية للنمو الاقتصادي المستدام، حيث إن معالجة التحديات الفنية والسياسية والاقتصادية بشكل استباقي أمر أساسي للحفاظ على مكانة كازاخستان في سوق النفط والغاز العالمية.



المملكة تقود حراكاً دولياً لمكافحة "التغير المناخي" وصون التنوع البيولوجي

الأراضي والجفاف، ما من شأنه تهديد التنوع البيولوجي وزيادة انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، ما يؤدي بالتالي إلى تفاقم تحديات الأمن الغذائي والمائي.

وصرح د. أسامة بن إبراهيم فقيها، وكيل وزارة البيئة والمياه والزراعة في السعودية ومستشار رئاسة «كوب 16»، بقوله: «التغير المناخي وفقدان التنوع البيولوجي وتدهور الأراضي هي تحديات مترابطة للأزمة نفسها التي يواجهها الكوكب، والتي يجب معالجتها بشكل متكامل وأكثر فعالية».

وأضاف: «تتوّفر هذا العام فرصة فريدة لتضافر الجهود مع زملائنا في أذربيجان وكولومبيا وحشد التأييد الدولي لمعالجة هذه التحديات البيئية العالمية المترابطة، والتي لها تأثير مدمر على الكوكب وسكانه».

وقالت سوزانا محمد وزيرة البيئة والتنمية المستدامة في كولومبيا رئيسة مؤتمر الأطراف السادس عشر لاتفاقية التنوع البيولوجي: «نحن في حاجة إلى أجندة مشتركة يجري تنفيذها على أرض الواقع ومستعدّون لتأسيس مجموعة عمل لتعزيز التنسيق والتعاون. فالتحوّل العادل الذي نتحدّث عنه في مجال التغير المناخي لا بدّ وأن يتجسّد في تآزر الجهود لتجنّب تدهور النظم البيئية الطبيعية وإلحاق الضرر بها. ومن ناحية أخرى، لدينا فرصة ثمينة لتخطيط الأراضي وفق نهج أكثر تكاملاً: إزالة الكربون، واستعادة البيئة، وتوفير ظروف أفضل للحياة البشرية. ومؤتمر الأطراف السادس عشر حول التنوع البيولوجي هو المكان المناسب لتعميق فهم هذه الجهود».

اجتمعت رئاسات النسخ الثلاث المقبلة من مؤتمر الأطراف «كوب» على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، وذلك لتحديد إطار طموحاتها المتعلقة بالاتفاقيات الثلاث لمبادرة ريو البيئية والتي سوف تنعقد خلال الربع الأخير من السنة. وتستمد مبادرة ريو اسمها من المقررات التاريخية لقمة الأرض عام 1992 التي عقدت في مدينة ريو دي جانيرو، حيث اجتمعت حكومات العالم لبناء إطار للتحرّك في مواجهة التحديات الوجودية المتمثلة في التغير المناخي والتصخّر وفقدان التنوع البيولوجي. وركّز اجتماع نيويورك على تعزيز التعاون بين النسخ الثلاث المرتقبة من مؤتمر الأطراف.

وضمّ الاجتماع جمهورية أذربيجان، التي ستترأس المؤتمر التاسع والعشرين لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي «كوب 29»، وجمهورية كولومبيا، التي سوف ترأس مؤتمر الأطراف السادس عشر حول التنوع البيولوجي، والمملكة العربية السعودية التي ستترأس مؤتمر الأطراف السادس عشر لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر «كوب 16». وتسعى مبادرة ريو الثلاثية إلى زيادة التعاون في مكافحة تدهور الأراضي وتغيّر المناخ وفقدان التنوع البيولوجي فضلاً عن تعزيز زخم العمل الدولي المشترك في اتفاقيات الأمم المتحدة البيئية.

وتسلّط الرئاسة السعودية لمؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصخّر «كوب 16» الضوء على أهمية استصلاح الأراضي لصحة الناس والكوكب. وأشارت إلى التأثير الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المدمر لمشكّلي تدهور



من جهته، قال رئيس مؤتمر الأطراف التاسع والعشرين حول التغير المناخي «كوب 29»، مختار بابايف: «من خلال تعزيز التعاون عبر اتفاقيات ريو الثالث، نهدف إلى إطلاق العنان لجهود التعاون وتعزيز كفاءة الإجراءات، وتحقيق نتائج ملموسة تعود بالنفع على الناس والكوكب عموماً. وهذا يفرض علينا الإقرار بأن أهداف الاتفاقيات المعنية مترابطة جوهرياً وأنّ التقدّم في مجال واحد يمكن أن يحفّز التقدم في مجالات أخرى».

هذا ودعت المملكة العربية السعودية حكومات الدول المجتمعة في الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى اتخاذ إجراءات حاسمة في مؤتمر الأطراف السادس عشر لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر «كوب 16» الذي ستستضيفه الرياض مطلع ديسمبر المقبل. وقد حددت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر هدفاً لاستصلاح 1.5 مليار هكتار من الأراضي المتدهورة بحلول العام 2030م. وفي الرياض، ستدفع الرئاسة السعودية لمؤتمر الأطراف «كوب 16» نحو المزيد من التعهّات للموسم لتحقيق هذه الغاية.

يشار إلى أن مؤتمر الأطراف السادس عشر لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر «كوب 16»، سيُعقد في الفترة من 2 إلى 13 ديسمبر 2024 في الرياض. وسيكون هذا المؤتمر الأكبر والأكثر شمولاً في تاريخ مؤتمرات الأطراف التابعة للاتفاقية، حيث سيوفر مساحة للتعاون الدولي على مستوى عالمي، وسيتيح الفرصة أمام القطاع الخاص والمجتمع المدني والمجتمع العلمي لتبادل الحلول المتعلقة بتدهور الأراضي والتصحر والجفاف.



الاقتصادية

كين فيشر يكشف لـ"الاقتصادية" تأثيرات التوترات الجيوسياسية في النفط والاقتصاد السعودي

إسرائيل إلى "Baa1" وأبقت على توقعاتها للتصنيف عند "سلي" وسط تفاقم الصراع في المنطقة مع جماعة حزب الله اللبنانية المسلحة.

أشار فيشر إلى أن الأسهم العالمية ستظل تعكس مستقبل الاقتصاد العالمي الذي يسير على ما يرام، وإذا تسببت أزمة أو حرب إقليمية في ارتفاع أسعار النفط، فإن ذلك لن يلحق الضرر بالاقتصاد العالمي إلا بشكل طفيف، كما كان الحال طوال العقد الماضي، لكن، بطبيعة الحال، فإن ارتفاع أسعار النفط يساعد السوق المالية السعودية على الارتفاع.

قال الخبير الاستثماري والملياردير كين فيشر، إن المخاوف الجيوسياسية الأخيرة في الشرق الأوسط بعد مقتل الأمين العام لحزب الله اللبناني حسن نصر الله، ليست في محلها بالنسبة للاقتصاد العالمي والإقليمي وكذلك للأسهم، نظراً لحقيقتين.

وأضاف فيشر وهو من أكبر مستشاري الاستثمار في العالم، أنه على الصعيد العالمي، تحدد الأسهم سعر مستقبل الاقتصاد العالمي على المدى المتوسط، والأزمة الإقليمية الكبيرة لها تأثير رئيس واحد وهو رفع أسعار النفط، مبيناً أن الاقتصاد العالمي لم يعد حساساً للغاية لارتفاع أسعار النفط بسبب الاستخدام متزايد الكفاءة.

وأعلن الجيش الإسرائيلي في بيان، أن نصر الله قُتل في ضربة محددة الهدف على المقر الرئيس للجماعة تحت الأرض أسفل مبنى سكي في الضاحية الجنوبية في بيروت التي يسيطر عليها حزب الله، وقُتل مع قيادي آخر كبير في الحزب وهو علي كركي وعدد آخر من قادة الحزب.

فيشر تابع، أن مع تصاعد التوترات، منذ أن هاجمت حماس إسرائيل حتى الأسبوع الماضي، ارتفعت الأسهم العالمية بنسبة 22.5% كما يتبين من مؤشر مورجان ستانلي العالمي، علاوة على ذلك، فإن السوق المالية السعودية ارتفعت بالتوازي مع أسعار النفط، ثم ركبت مع انخفاض النفط. وخفضت وكالة موديز للتصنيف الائتماني الجمعة التصنيف الائتماني



الاقتصادية

محللون لـ "الاقتصادية": مخاطر سلبية على توقعات سعر النفط عند 80 دولارا العام المقبل

العام المقبل وسيتفاعل سعر النفط مع هذا بمزيد من الانخفاض في الأسعار ومن ثم ستكون هناك مخاطر سلبية على توقعات لسعر النفط عند 80 دولارا أميركيا في العام المقبل. من جانبه قال هانز يورجن كيرتسل المدير العام لشركة مي تيك الألمانية "إن المخاطر الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط ستكون محفزا لمزيد من مكاسب الأسعار في الأسبوع الجاري مع احتمال تزايد وتيرة الصراع"، مشيرا إلى أن أوبك تقدم رؤية إيجابية للسوق، حيث ضاعفت أوبك توقعاتها بأن الطلب العالمي على النفط سيستمر في النمو حتى منتصف القرن، لافتا إلى قول أوبك "إن توقعاتها المتفائلة بشكل متزايد تعكس أنه في ضوء صدمة الطاقة لعام 2022، تعيد الاقتصادات المتقدمة تقييم التحول من الوقود الأحفوري مع اعترافها بالحاجة إلى أمن الطاقة".

تادانوري تاناهاشي مدير مركز أبحاث الطاقة الجديدة في اليابان توقع أن يرتفع الطلب على النفط في آسيا بعد قرار بنك الشعب الصيني خفض أسعار الفائدة وضخ السيولة في النظام المصرفي.

أخيرا قال لي سيونج هاري مدير تنمية الأعمال في شركة كيبكو الكورية "إن علاوات المخاطرة يتم تسعيرها بناء على التطورات الجيوسياسية كما هي الحال في لبنان وأوكرانيا، وفي نفس الوقت نجد أن العرض يتدفق حيث يتوقع وصول مزيد من الإمدادات إلى الأسواق من كبار المنتجين".

ذكر كومرتس بنك أنه لا يوجد سعر مستهدف معلن رسميا من جانب كبار منتجي النفط، وذلك على خلفية تقرير لصحيفة فاينانشيال تايمز يشير إلى عزم كبار المنتجين التخلي عن هدف السعر غير الرسمي البالغ 100 دولار للبرميل، ما يسمح لهم بزيادة إنتاج الخام.

قال البنك إنه يبدو من المرجح إجراء السحب التدريجي لتخفيضات الإنتاج الطوعية لتحالف أوبك + من بداية ديسمبر المقبل.

أكد مختصون ومحللون نفطيون نقلا عن مصادر في أوبك أن زيادة الإنتاج المخطط لها ستمضي قدما (وهي لأوبك+ ككل) بنحو 2.2 مليون برميل يوميا.

كانت أسعار النفط قد ارتفعت خلال تعاملات الجمعة 27 سبتمبر عند التسوية، لكنها سجلت تراجعاً أسبوعياً لأول مرة في الأسابيع الثلاثة الأخيرة، مع تقييم المستثمرين لأثر توقعات بزيادة الإنتاج من ليبيا ودول أخرى في تحالف أوبك+، في مقابل خطط تحفيز اقتصادي في الصين أكبر مستورد للنفط.

رجح المختصون أن تكون زيادة الإنتاج الفعلية بنحو 1.6 إلى 1.7 مليون برميل يوميا، نتيجة عدم تخفيض دول مثل العراق وكازاخستان إنتاجها كما هو متفق عليه، مشيرين إلى احتمال أن تواجه سوق النفط فائضا كبيرا في العرض



تحقيق الإغلاق المالي لـ 3 مشاريع للطاقة الكهروضوئية في السعودية قيمتها 12 مليار ريال

3 مشاريع مشتركة جديدة لتعزيز توربينات الرياح المحلية، ومكونات الطاقة الشمسية الكهروضوئية، والاستفادة من التحول العالمي في مجال الطاقة ودعم جهود الصندوق لوضع السعودية كمركز عالمي لقطاع الطاقة المتجددة.

الشركات الثلاثة تعمل اليوم على تطوير عديد من مشاريع الطاقة، بقدرة إنتاجية إجمالية تبلغ 13.6 جيجاوات، وباستثمارات تتخطى قيمتها 9 مليارات ريال (نحو 2.4 مليارات ريال) من صندوق الاستثمارات العامة وشركائه.

تهدف المشاريع المشتركة، التي تشمل أيضا "سدير، والشعبية 2، والرس 2، والكهفة، وسعد 2، إلى تعزيز مشاركة القطاع الخاص في السعودية، وتحفيز سلسلة التوريد المحلية.

ارتفعت محفظة "أكوا باور" من مشاريع الطاقة الشمسية إلى 14 مشروعا، بقدرة إنتاجية مشتركة تزيد على 17.8 جيجاوات من الطاقة الشمسية الكهروضوئية، في حين تبلغ القدرة الإنتاجية الحالية لمحفظة مشاريع "أكوا باور" للطاقة المتجددة 35 جيجاوات.

حققت شركات "أكوا باور"، و"بديل" و"أرامكو للطاقة"، الإغلاق المالي لمشاريع الطاقة الشمسية الكهروضوئية في السعودية "حزن"، "المويه" و"الخشيبي".

المشاريع الثلاثة تدرج تحت مظلة البرنامج الوطني للطاقة المتجددة، الذي تشرف على تنفيذه وزارة الطاقة، وينعكس في التزام صندوق الاستثمارات العامة بتطوير 70% من قدرة الطاقة المتجددة المستهدفة في السعودية بحلول 2030.

القيمة الإجمالية لهذه المشاريع تصل إلى 12 مليار ريال (3.2 مليار دولار)، وسيبلغ إجمالي سعتها 5.5 جيجاوات من الطاقة المتجددة. وتعود الملكية المشتركة لمشاريع محطات "حزن" و"المويه" في مكة المكرمة، و"الخشيبي"، في القصيم، التي تملك القدرة على إنتاج 2 جيجاوات و2 جيجاوات و1.5 جيجاوات من الطاقة المتجددة على التوالي، إلى كل من "أكوا باور"، و"بديل"، و"أرامكو للطاقة"، حيث من المقرر أن يبدأ التشغيل التجاري لهذه المشاريع الثلاثة في الربع الأول من 2027.

تعد الشركة السعودية لشراء الطاقة، المشتري الرئيس للطاقة المنتجة من المشاريع، التي تم توفير التمويل الرئيس لها بقيمة 9.4 مليار ريال (2.5 مليار دولار) من قبل اتحاد بنوك محلية وإقليمية ودولية.

في يوليو الماضي، أعلن الصندوق السيادي السعودي عن



التضخم وارتفاع أسعار الطاقة... أكبر الشرق الأوسط المعوقات أمام الشركات في مصر

محل الدراسة باستثناء قطاع الاتصالات، الذي سجل قيمياً عند المستوى المحايد. وأظهر مؤشر «بارومتر الأعمال»، التابع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية، أنه «لا تزال التحديات المرتبطة بارتفاع التضخم تصدر قائمة المعوقات بالنسبة لجميع الشركات خلال الربع محل الدراسة، يليها في المرتبة الثانية الارتفاع المستمر في تكاليف الطاقة والمياه، والذي يمثل عبئاً إضافياً على الشركات خصوصاً في ظل توجهات الحكومة لرفع دعم الطاقة كلياً». وأضاف: «وتأتي المنظومة الضريبية في المرتبة الثالثة كمعوق للاستثمار بسبب استمرار ممارسات الفحص الضريبي لسنوات سابقة تتخطى المدة المقررة قانوناً، وعدم إصدار اللائحة التنفيذية لضريبة الأرباح الرأسمالية، وفرض ضرائب على تكاليف التدريب في الشركات رغم إعفاء هذا القطاع بحكم القانون، بالإضافة إلى أن هناك جزءاً كبيراً من التكاليف التي تتحملها الشركات لا تصدر له فاتورة إلكترونية لأنه قطاع غير رسمي».

وعلى الرغم من تراجع مؤشر أداء الأعمال، فإن مؤشر توقعات الأداء خلال الربع (يوليو «تموز» - سبتمبر «أيلول» 2024) سجل ارتفاعاً عن المستوى المحايد بنقطتين، ولكن أقل من الربع السابق بخمس نقاط وعند نفس قيم الربع المُناظر، مما يعكس توقعات الشركات ثبات أداء معظم المؤشرات وعدم تعافيتها، وتحديدًا، على جانب الإنتاج والمبيعات والصادرات ومستوى استغلال الطاقة الإنتاجية، وأسعار المنتجات النهائية. ويُتوقع استمرار ارتفاع أسعار المدخلات الوسيطة خلال الربع القادم، مما يعكس التوقعات بارتفاع أسعار الشحن والزيادة المتوقعة في أسعار الطاقة محلياً، كما أنه من المتوقع ثبات مؤشري الاستثمار والتشغيل.

أظهرت نتائج استبيان اقتصادي، انخفاض مؤشر أداء الأعمال في مصر خلال الربع الثاني من العام الجاري، من أبريل (نيسان) إلى يونيو (حزيران) الماضي، بمقدار 5 نقاط عن المستوى المحايد، مسجلاً بذلك قيمياً أقل من الربع السابق عليه (يناير «كانون الثاني» - مارس «آذار» 2024) بمقدار 7 نقاط، ونفس قيم الربع المُناظر (أبريل - يونيو 2023).

وأرجع المركز المصري للدراسات الاقتصادية، الأحد، تراجع أداء الأعمال في مصر خلال الربع الثاني، في مؤشر «بارومتر الأعمال»، إلى «تراجع مؤشرات الإنتاج والمبيعات المحلية والصادرات لجميع الشركات، واستمرار ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج بسبب المشكلات المرتبطة بالاستيراد وتأثر حركة الملاحة العالمية بالتوترات الجيوسياسية في البحر الأحمر، فضلاً عن ارتفاع أسعار المنتجات النهائية، وإن كان بمعدل أقل من الفترات السابقة». وقال المركز إنه «بالنسبة إلى الشركات الكبيرة، فقد تراجع مؤشر أداء الأعمال بنحو 12 نقطة مقارنةً بالربع السابق؛ مسجلاً نفس قيم الربع المُناظر، مما يشير إلى أن ارتفاع المؤشر خلال الربع السابق كان بمثابة انفراجة مؤقتة للشركات، وسرعان ما عادت الصعوبات للظهور مرة أخرى. وعلى جانب الشركات الصغيرة والمتوسطة، استمر مؤشر أداء الأعمال في تدهوره خلال الفترة محل الدراسة».

واستمر مؤشر الأداء لقطاعات الصناعات التحويلية، والتشييد والبناء، والنقل، والخدمات المالية، في تدهوره، وفق المركز. كما تراجع مؤشر قطاعي السياحة والاتصالات بعدما شهدا تحسناً في الربعين السابق والمُنَاظر؛ وسجلت جميع القطاعات قيمياً دون المستوى المحايد خلال الربع



وحول أهم أولويات تحسين مناخ الأعمال في مصر من وجهة نظر الشركات، فقد استمرت معالجة «ارتفاع معدل التضخم على رأس الأولويات التي ترى شركات العينة ضرورة العمل عليها لما لها من تأثير سلبي على القطاعات كافة، يليها الاهتمام بحل مشكلات المنظومة الضريبية ومنع الازدواج الضريبي وإيقاف الفحص لسنوات سابقة، والانتهاج من اللائحة القانونية لضريبة الأرباح الرأسمالي.. ويأتي في المرتبة التالية ضرورة وضوح توجهات السياسة الاقتصادية وضمن وجود رؤية طويلة المدى حتى يتسنى للشركات وضع خطط مستقبلية تتسق مع توجهات الدولة».



الشرق الأوسط

وزير الطاقة الإسرائيلي: أبحث عن طريقة لإلغاء اتفاق الغاز الفاضح مع لبنان

قال وزير الطاقة الإسرائيلي، إيلي كوهين، يوم الأحد، وفق ما نقلته إذاعة «جي إل زد» الإسرائيلية: «أبحث عن طريقة أو ثغرة لإلغاء اتفاق الغاز الفاضح، الذي جرى توقيعه مع لبنان. لقد كان خطأ منذ البداية، وسنحرص على إصلاحه».

وفي 27 أكتوبر (تشرين الأول) 2022، وقّع لبنان اتفاقاً تاريخياً مع إسرائيل لترسيم الحدود البحرية بين البلدين، حينما كان يائير لابيد رئيساً للحكومة الإسرائيلية.

وقبل التوصل إلى الاتفاق، كان لبنان وإسرائيل يتنازعان على منطقة بحرية غنية بالنفط في البحر المتوسط تبلغ مساحتها 860 كيلومتراً مربعاً. وتوسّطت واشنطن في مفاوضات غير مباشرة بينهما لتسوية الخلاف وترسيم الحدود.

وأتاح الاتفاق لإسرائيل بدء إنتاج الغاز من منطقة كان متنازعا عليها، في حين كان لبنان يأمل ببدء التنقيب قريباً، إذ بات حقل كاريش بالكامل في الجانب الإسرائيلي، في حين ضمن الاتفاق للبنان حقل قانا الذي يتجاوز خط الترسيم الفاصل بين الطرفين.



الشرق الأوسط مدينة الملك سلمان للطاقة تستقطب أكثر من 60 مستثمراً

مدينة «سبارك»، وتلعب دوراً حاسماً في تحقيق أهدافها المتمثلة في توطین المنتجات والخدمات الأساسية ضمن سلسلة القيمة بقطاع الطاقة.

وتتجاوز قيمة عقود الإيجار 30 مليون ريال، وتمثل استثمارات كبيرة ستسهم في تحقيق النمو الصناعي المستدام في المملكة. وبموجب هذه العقود، ستبدأ شركة «عبد العزيز وإخوانه» لأدوات ومواد السلامة المهنية «A&BC»، إنتاج معدّات الوقاية الشخصية عالية الجودة التي تستخدم في قطاعي الصناعة والبناء، وبناء أول منشأة لها في «سبارك»، فيما تخطط شركة «إنجاز المستقبل» الصناعية لتأسيس منشأة تدعم جهود توطین قطاع التدفئة والتهوية والتكييف.

وأفصحت حينها عن انطلاق الأعمال الإنشائية لمشروعين رئيسيين في «سبارك» بقيمة استثمارية إجمالية تبلغ 250 مليون ريال. وتعتزم شركة «باس الخليج» الصناعية، إحدى الشركات التابعة للشركة الوطنية لصناعة وسبك المعادن «معدنية»، توسيع عملياتها بحلول الربع الرابع من عام 2024 من خلال تصنيع الصمامات الصناعية والخدمات الفنية ما بعد البيع.

كما بدأت «إيمرسون»، الشركة العالمية الرائدة في مجال البرمجيات والهندسة، أعمال البناء في «سبارك» استعداداً لبدء عملياتها التكنولوجية المتقدمة، ومن المتوقع أن تدخل إطار التشغيل في الربع الأخير من عام 2024.

ويسلّط التقدّم والتطور المستمرين لهذه المشاريع الضوء على التزام «سبارك» بدعم جهود التوطین في السعودية.

نجحت مدينة الملك سلمان للطاقة (سبارك) الواقعة في محافظة بقيق (شرق السعودية) في استقطاب أكثر من 60 مستثمراً، بإجمالي استثمارات تتجاوز 3 مليارات دولار. وجرى تطوير مدينة الملك سلمان للطاقة، كمنظومة صناعية متكاملة تهدف إلى تحقيق الفائدة الاقتصادية المثلى بتعزيز قطاع الطاقة في المملكة وجميع أنحاء المنطقة، حيث تسهم «سبارك» في تحقيق أهداف «رؤية 2030» من خلال دعم الجهود الرامية إلى بناء اقتصاد قوي ومزدهر ومتنوع الإيرادات من خلال زيادة الإنتاج المحلي وتوطین سلاسل التوريد في الطاقة التقليدية والمتجددة والتصنيع المتقدم.

وكشفت «سبارك»، الأحد، عن وجود 7 مصانع تعمل حالياً، إضافةً إلى 14 مصنعاً قيد الإنشاء.

وتمثل «سبارك» وجهة المستثمرين لتحقيق النمو والنجاح في منظومة صناعية عالية قائمة على الامتياز والابتكار، ومن المتوقع أن تسهم المدينة بأكثر من 6 مليارات دولار سنوياً للنتائج المحلي الإجمالي للمملكة، وخلق ما يصل إلى 100 ألف فرصة وظيفية مباشرة وغير مباشرة.

ومع نهاية العام المنصرم، أعلنت مدينة الملك سلمان للطاقة، إبرام عقود إيجار مع مستثمرين جدد، إلى جانب انطلاق الأعمال الإنشائية لعدة مشاريع كبرى تابعة لمستثمرين حاليين في «سبارك».

وتدعم هذه الخطوات مسيرة النمو والتطور التي تشهدها



خطوات أرامكو لدعم تحول السعودية لأكبر منتج للهيدروجين عالميًا

أكتوبر/تشرين الأول 2023، وفق بيانات مجلس الهيدروجين.

وتعمل أرامكو منذ سنوات على تطوير البنية التحتية لتقنية إنتاج الهيدروجين الأزرق، ومنها بدء تشغيل منشأة لإنتاج الهيدروجين والبخار والكهرباء في مصفاة جازان بتكلفة استثمارية 12 مليار دولار.

ومن المقرر -أيضاً- استعمال كميات كبيرة من الغاز المستخرج من حقل الجافورة للغاز غير المصاحب الذي سيبدأ التشغيل في عام 2025، لإنتاج الهيدروجين.

كما تبحث عملاقة النفط السعودية في كيفية استعمال الهيدروجين بوسائل النقل الثقيل بتكلفة تنافسية من خلال تطوير خلايا الوقود الهيدروجينية، لتعزيز القدرة على خفض الانبعاثات في مركبات الصناعات الثقيلة.

وفي شهر يونيو/حزيران 2024، وقّعت أرامكو اتفاقيات مع شركتي جيلي ورينو للاستحواذ على 10% من أسهم شركة متخصصة في أنظمة الدفع الهجينة، التي تجمع بين مزايا كل من خلايا الهيدروجين والبطاريات الكهربائية لتشغيل السيارة.

ويشار إلى أن خلايا الوقود الهيدروجينية تعمل على تزويد السيارة بالطاقة من خلال الجمع بين الهيدروجين والأكسجين، وفي المقابل تخزن البطاريات الطاقة الكهربائية لاستعمالها لاحقاً.

تنظر شركة أرامكو السعودية، أحد اللاعبين الرئيسيين في سوق الطاقة العالمية، إلى وقود الهيدروجين بصفته أحد العوامل التي يمكن أن تغير قواعد اللعبة في مجال تحول الطاقة.

وتعد عملاقة النفط السعودية أحد منتجي النفط الخام الأقل كثافة كربونية في قطاع التنقيب والإنتاج، مع تنفيذ الشركة تقنيات حديثة؛ ومن بينها استخلاص الكربون وتخزينه وإعادة استعماله، وفقاً للرصد الدوري من جانب وحدة أبحاث الطاقة (مقرّها واشنطن).

وفي السياق ذاته، تطور الشركة البنية التحتية للهيدروجين في السعودية لدعم طموح المملكة إلى أن تصبح أكبر منتج لذلك الوقود عالمياً، مع التركيز على النوع الأزرق، المنتج من الغاز الطبيعي، باستعمال تقنية احتجاز الكربون وتخزينه واستعماله.

ويشار إلى أن طريقة إعادة تشكيل الغاز الطبيعي عبر نظام يتفاعل فيه مع بخار شديد الحرارة، هي الأكثر شيوعاً في إنتاج الهيدروجين، بصفته عنصراً كيميائياً يحتاج إلى فصله عن المركبات المتكونة مع العناصر الأخرى، ومعظمها من الهيدروكربونات.

الهيدروجين في السعودية عالمياً، قفزت استثمارات الهيدروجين المعلنة حتى عام 2030 إلى 680 مليار دولار حتى مايو/أيار 2024، ارتفاعاً من التقديرات السابقة البالغة 570 مليار دولار بنهاية



الكربون الناتجة عن ذلك وحققها في آبار النفط لتحسين الإنتاج أو استعمالها في تصنيع الميثانول.

وفي عام 2022، نقلت أرامكو أول شحنة تجارية من الأمونيا الزرقاء عالميًا بكمية بلغت 25 ألف طن إلى كوريا الجنوبية، بالتعاون مع شركة سابك للمغذيات الزراعية.

وتعمل الشركة على استكشاف المزيد من وسائل نقل الهيدروجين الأزرق والأمونيا واستعمالها واعتمادهما، وتخصيص المزيد من الموارد لدراسة عملية تحويل هذه الأمونيا الزرقاء إلى هيدروجين، أو ما يعرف باسم "التكسير العكسي".

ويأتي ذلك في إطار إنشاء مرافق إنتاج واسعة النطاق للهيدروجين والأمونيا في السعودية، وتتضمن استخلاص الكربون وتخزينه بكميات ضخمة.

ويشار إلى أن نقل الهيدروجين خصوصًا عبر المسافات الطويلة من التحديات التي تواجه وقود المستقبل، إذ يعد غازًا شديد الاشتعال ويتطلب تبريده في درجة حرارة 253 درجة مئوية تحت الصفر لنقله في حالة سائلة.

ويجب الحفاظ على درجة الحرارة تلك طوال مدة النقل، وهو ما يستدعي معه استعمال خزانات مبردة محكمة العزل وتعد باهظة الثمن.

وفي حالة تحويل الهيدروجين إلى أمونيا، تكون أسهل وأكثر أمانًا في النقل وأقل قابلية للاشتعال وتستفيد من البنية التحتية الحالية للإنتاج والإمداد.

تشغيل أسطول من المركبات الهيدروجينية استطاعت أرامكو السعودية، تشغيل أسطول صغير من المركبات الهيدروجينية الاختبارية، عبارة عن سيارات وحافلات، بعد أن افتتحت أول محطة للتزويد بوقود الهيدروجين بالمملكة عام 2019، في وادي الظهران للتقنية.

وتنفذ -أيضًا- عددًا من المشروعات البحثية والإنتاجية في مجال استعمال الهيدروجين للحد من انبعاثات قطاع الطيران، على اعتبار أن الهيدروجين عنصر أساس في وقود الطائرات المستدام وهو الأداة الرئيسة للحد من الانبعاثات الناجمة عن الرحلات الجوية.

ومن بين خطوات أرامكو السعودية في قطاع الطيران، استثمارها في شركة أوكسي سي يو "OXCCU"، التابعة لجامعة أكسفورد البريطانية، والتي طوّرت عملية تصنيعية من خطوة واحدة لإنتاج وقود "اصطناعي"، عن طريق الجمع بين الهيدروجين وثاني أكسيد الكربون.

وقررت الشركة البريطانية إنشاء أول معمل تجريبي عالمي في مطار أكسفورد الإقليمي في سبتمبر/أيلول 2024، لإنتاج ذلك الوقود.

أول شحنة عالمية من الأمونيا الزرقاء نجحت أرامكو السعودية بالشراكة مع شركة سابك وبالتعاون مع معهد اقتصادات الطاقة الياباني في عام 2020 بشحن 40 طنًا من الأمونيا الزرقاء عالية الجودة إلى اليابان، واستُعملت لإنتاج كهرباء منخفضة الانبعاثات الكربونية، وكانت تلك الخطوة تعد الأولى عالميًا.

وكان المشروع المنتج منه الأمونيا الزرقاء دليلاً على أهمية تحويل المواد الهيدروكربونية إلى هيدروجين ثم إلى الأمونيا، وكذلك العمل على استخلاص واستعمال انبعاثات

شكراً.